

Distr.: General
10 November 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ١٤٨ من جدول الأعمال

تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي

والأمم المتحدة في دارفور

تقرير الأداء بشأن ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي
والأمم المتحدة في دارفور في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٥		أولا - مقدمة
٦		ثانيا - أداء الولاية
٦		ألف - لمحة عامة
٦		باء - تنفيذ الميزانية
١٦		جيم - التعاون بين البعثات الموجودة في المنطقة
١٧		دال - الشراكات والتنسيق مع الأفرقة القطرية
١٨		ثالثا - أداء الموارد



١٨		ألف - الموارد المالية
١٩		باء - نمط الإنفاق الشهري
٢٠		جيم - إيرادات وتسويات أخرى
٢٠		دال - الإنفاق على المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي
٢١		هاء - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية
٢١		رابعاً - تحليل الفروق
٢٨		خامساً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

موجز

يتضمن هذا التقرير تقرير الأداء بشأن ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وترتبط النفقات الإجمالية للعملية المختلطة لتلك الفترة بهدف العملية عن طريق عدد من الأولويات في ميادين عملية السلام؛ والأمن؛ وسيادة القانون والحكم وحقوق الإنسان؛ والاتصال للأغراض الإنسانية والإنعاش والتنمية؛ والدعم.

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)

الفئة	المخصصات	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية	الفرق
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢٧٩ ٥٧٦,٣	٢٣٧ ٨٦٦,٧	٤١ ٧٠٩,٦	١٤,٩	
الموظفون المدنيون	١١٣ ٠٢٦,٤	٦٤ ٣٧٣,٣	٤٨ ٦٥٣,١	٤٣,٠	
التكاليف التشغيلية	٨٨٣ ٠٥١,٠	٧٥٤ ٢٣٨,٦	١٢٨ ٨١٢,٤	١٤,٦	
إجمالي الاحتياجات	١ ٢٧٥ ٦٥٣,٧	١ ٠٥٦ ٤٧٨,٦	٢١٩ ١٧٥,١	١٧,٢	
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١١ ٣٨٠,٢	٦ ٦٩٢,٣	٤ ٦٨٧,٩	٤١,٢	
صافي الاحتياجات	١ ٢٦٤ ٢٧٣,٥	١ ٠٤٩ ٧٨٦,٣	٢١٤ ٤٨٧,٢	١٧,٠	
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-	
مجموع الاحتياجات	١ ٢٧٥ ٦٥٣,٧	١ ٠٥٦ ٤٧٨,٦	٢١٩ ١٧٥,١	١٧,٢	

أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفئة	المعتمد ^(١)	المقرر	الفعلي (متوسط)	معدل الشغور (النسبة المئوية) ^(٢)
المراقبون العسكريون	٢٤٠	٥٠	٧٩	(٥٨,٠)
الوحدات العسكرية ^(٣)	١٩ ٣١٥	٩ ٦٠٨	٥ ٤٧٠	٤٣,١
شرطة الأمم المتحدة	٣ ٧٧٢	١ ٠٩٩	٨٣٣	٢٤,٢
وحدات الشرطة المشكلة	٢ ٦٦٠	٦١٣	٩٥	٨٤,٥
الموظفون الدوليون	١ ٥٠٧	٤٩٣	٢٨٩	٤١,٤
الموظفون الوطنيون	٣ ٤١٥	٩٤٩	٦٨٩	٢٧,٤

متطوعو الأمم المتحدة	٥٤٨	٢٤٤	٩٨	٥٩,٨
الوظائف المؤقتة ^(د)				
الموظفون الدوليون	٥٩	٣٨	١٩	٥٠,٠
الموظفون الوطنيون	٤٠	٢١	١	٩٥,٢
الأفراد المقدمون من الحكومات	٦	٤	—	١٠٠,٠

(أ) يمثل أعلى مستويات القوام المأذون به.

(ب) بناء على شغل الوظائف شهريا والقوام الشهري المقرر.

(ج) يتضمن الأفراد الذين تم نشرهم في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان للفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

(د) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

ويرد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفرع الخامس من هذا

التقرير.

أولا - مقدمة

- ١ - أنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا.
- ٢ - وورد بيان ميزانية إنشاء العملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في تقرير الأمين العام (A/62/380) وهي بمبلغ إجماليه ٣٠٠ ٧٦٦ ٤٧٧ دولار (صافيه ٢٠٩ ٧٠٠ ٤٦٦ دولار). وتغطي الميزانية تكاليف نشر ٢٤٠ مراقبا عسكريا و ٣١٥ ١٩ من أفراد الوحدات العسكرية و ٣٧٧٢ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٦٦٠ ٢ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و ٥٧٩ ١ من الموظفين الدوليين و ٤٥٥ ٣ من الموظفين الوطنيين، ويشمل العدد ٥٥ موظفا دوليا و ٣٠ موظفا وطنيا تحت بند المساعدة العامة المؤقتة و ٥٤٨ من متطوعي الأمم المتحدة و ٦ من الأفراد المقدمين من الحكومات. وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الجمعية العامة، في الفقرة ٩١ من تقريرها (A/62/540)، بأن تخصص الجمعية العامة مبلغا إجماليه ٩٠٠ ٦٢٢ ٣٢٦ دولار لإنشاء العملية المختلطة خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.
- ٣ - وعملا بالجزء رابعا من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٩ ألف، أذنت اللجنة الاستشارية للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٥٠ مليون دولار لتغطية تكاليف أكثر الخطوات التحضيرية إلحاحا وأهمية لدعم إنشاء العملية المختلطة، ولسداد النفقات المتعلقة بأفراد الوحدات العسكرية المنتشرين في دارفور التي تكبدتها الحكومات المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.
- ٤ - وأنشأت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٣٢/٦٢ ألف حسابا خاصا للعملية المختلطة، وخصصت مبلغا إجماليه ٧٠٠ ٦٥٣ ٢٧٥ دولار (صافيه ٥٠٠ ٢٧٣ ٢٦٤ دولار) لإنشاء العملية المختلطة في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وقُسم المبلغ الكلي على الدول الأعضاء كأعضاء مقرر.
- ٥ - وخلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، دعمت بعثة الأمم المتحدة في السودان تنفيذ مجموعة الدعم الثقيل لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وحُولت التكاليف ذات الصلة البالغة ١٠٢ ٧٦٩ ٨٤ دولار إلى العملية المختلطة. بمجرد أن أنشأت الجمعية العامة حسابا خاصا للعملية وخصصت الموارد اللازمة لها.

ثانياً - أداء الولاية

ألف - لمحة عامة

٦ - في الفقرة ١ من القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، قرر مجلس الأمن أن تكون ولاية العملية المختلطة على النحو المبين في الفقرتين ٥٤ و ٥٥ من تقرير الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (S/2007/307/Rev.1). وفي القرار نفسه، قرر المجلس أيضاً أن تنتقل السلطة، في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، إلى العملية المختلطة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من أجل بلوغ القدرة التشغيلية الكاملة والقوام الكامل للقوات في أقرب وقت ممكن بعد ذلك. وقرر المجلس كذلك أن تقوم العملية المختلطة بتولي سلطة القيادة التنفيذية على الأفراد المنتشرين لدى بعثة الاتحاد الأفريقي ومجموعة الدعم الثقيل حتى تتمكن من أداء المهام المنوطة بها حسبما تسمح به مواردها وقدراتها فور انتقال السلطة من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى العملية المختلطة.

٧ - ومع إنشاء العملية المختلطة، أُدمج المكتب الإقليمي لبعثة الأمم المتحدة في السودان الموجود في الفاشر والمكاتب الفرعية الثلاثة الموجودة في كل من نيالا والجنينة وزانجي في العملية المختلطة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، إلى جانب الموارد المرتبطة بها بما فيها ٥٦٣ وظيفة.

٨ - ووفقاً للولاية التي أقرها مجلس الأمن للعملية المختلطة، يتمثل الهدف العام للعملية في التوصل إلى حل سياسي دائم وأمن مستدام في دارفور.

٩ - ونظراً إلى أن العملية المختلطة أنشئت منذ عهد قريب ولا تزال في مرحلة التطور في وقت إعداد ميزانيتها المقترحة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، لذا قدمت ميزانية العملية لتلك الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ مخططاً لأطر الميزنة على أساس النتائج على مستوى العناصر المستمدة من ولاية العملية المختلطة، والمؤلفة من عملية السلام؛ والأمن؛ وسيادة القانون والحكم وحقوق الإنسان؛ والاتصال للأغراض الإنسانية والإنعاش والتنمية؛ والدعم. وقُدمت الأطر الكاملة للميزنة القائمة على النتائج إلى الجمعية العامة في سياق ميزانية العملية للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (انظر A/62/791، و Corr.1 و 2) وسيقدم الأداء الفعلي مقابل مؤشرات الإنجاز والنواتج إلى الجمعية العامة في تقرير الأداء عن ميزانية العملية المختلطة لتلك الفترة.

باء - تنفيذ الميزانية

١٠ - خلال الفترة الممتدة من بداية العملية المختلطة إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ركزت العملية على إنشاء قدرة تشغيلية أولية لمقرها، تشمل هياكل القيادة والسيطرة التي

نُفذت من خلالها التوجيهات التشغيلية، كما ركزت على تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من خلال نشر مجموعة الدعم الثقيل. وأعقب ذلك أعمال تحضيرية مكثفة لنقل السلطة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى العملية المختلطة حيث جرى ذلك في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

١١ - وتتمثل الأولويات الرئيسية للعملية المختلطة، في إطار إنجاز الولاية ذات الصلة بعملية السلام، على النحو المبين في الفقرتين ٥٤ و ٥٥ من تقرير الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في الفترة المشمولة بالتقرير، في ما يلي: بذل المساعي الحميدة وضمان أن تتم مبادرات المصالحة بالتنسيق مع جهود الأمن والإنعاش والتنمية في دارفور؛ وإقامة الحوار والتشاور الشاملين بين جميع الأطراف في دارفور؛ ونشر المعلومات على نطاق واسع بشأن ولاية العملية المختلطة واتفاق سلام دارفور وأي اتفاق لاحق يتم التوصل إليه؛ والمساعدة في التحضير لإجراء الاستفتاءات المنصوص عليها في اتفاق سلام دارفور؛ وتيسير التنفيذ المتكامل لجميع اتفاقات السلام في السودان ومواصلة نهج يتوافق مع الأحكام الوطنية لاتفاق السلام الشامل.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت العملية السياسية لدارفور، على الرغم من جهود الوساطة التي يبذلها المبعوثان الخاصان للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدارفور، في حالة جمود، ووصلت خريطة الطريق التي وضعها المبعوثان الخاصان إلى طريق مسدود. ويعزى ذلك إلى عدم وجود التزام راسخ من جانب أطراف الصراع في دارفور بدفع عملية السلام إلى الأمام، وعدم وجود موقف مشترك للحركات بشأن التعامل مع حكومة السودان. وإضافة إلى ذلك، زاد تشرزم الحركات وتدهور الوضع الأمني والأزمة المستمرة بين تشاد والسودان من تعقيد الجهود الرامية إلى تشجيع الأطراف على المضي قدماً في محادثات السلام الموضوعية.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت العملية المختلطة بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في السودان، التطورات والأنشطة الوطنية في دارفور، ويسرت مناقشة اتفاق سلام دارفور، وساندت إجراء التعداد الوطني للسكان واستمرت في التحضير لترسيم الحدود على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام الشامل واتفاق سلام دارفور.

١٤ - وتابع فريق دعم الوساطة المشترك والعملية المختلطة وعملية الحوار والتشاور بين الأطراف في دارفور التنسيق الوثيق في إشراك منظمات المجتمع المدني والمشردين داخليا وزعماء الإدارة الأهلية من خلال عقد اجتماعات منتظمة في جميع الولايات الثلاث بهدف

زيادة الوعي بولاية العملية المختلطة، وتوسيع نطاق المشاركة وإعدادهم للعمل كمنتدى سياسي لتنفيذ أي اتفاقات سلام لاحقة.

١٥ - وتمشيا مع نهج القاعدة الشعبية، التمسّت عملية الحوار والتشاور بين الأطراف في دارفور آراء شتات أهالي دارفور بشأن قضايا ذات صلة بالمصالحة والتنمية والإدارة والهوية والديمقراطية والتعويض. كما قدمت عملية الحوار والتشاور المساعدة لمهرجان الفروسية الذي عقد لمدة أربعة أيام في الضعين بجنوب دارفور في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وضم المهرجان مشاركين من طائفة واسعة من قبائل دارفور، بما في ذلك كبار زعماء قبائل الرزيقات والفور والفلاتة والزغاوة الذين انضم إليهم علماء ونشطاء ومحرمون وشخصيات بارزة من الأوساط الثقافية في جميع أنحاء السودان. ووفّر المهرجان منتدى تقليدياً لزعماء القبائل لمقابلة كبار موظفي العملية المختلطة والدخول في الحوار والوساطة والمصالحة.

١٦ - وأجري تعداد السكان والمساكن الخامس في السودان في الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ على الرغم من معارضة الأطراف غير الموقعة على اتفاق سلام دارفور والموقعة عليه على حد سواء. وشجعت العملية المختلطة على إجراء التعداد، وقدمت دعماً محدوداً من خلال نقل مواد التعداد إلى جميع أنحاء ولايات دارفور الثلاث.

١٧ - وعلى الرغم من أن الظروف في دارفور لم تكن تسمح بتوسيع نطاق جهود الإنعاش والتنمية، فقد بدأ إجراء استعراض للترتيبات الأولية لتنسيق العملية الإنسانية وذلك لكي يتسنى الانتقال إلى الإنعاش والتنمية بمجرد أن تسمح الظروف الأمنية والسياسية بذلك.

١٨ - وفي معرض وفاء العملية بولايتها المتعلقة بالأمن، كانت أولوياتها للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ على النحو التالي: المساهمة في حماية المدنيين وتوفير الأمن للفئات الضعيفة من السكان؛ ودعم إقرار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالتعاون مع المؤسسات الوطنية وفقاً لما يدعو إليه اتفاق سلام دارفور؛ والعمل مع ضباط اتصال الشرطة في الحركات (المنصوص عليها في الاتفاق) فضلاً عن السلطات المحلية والوطنية، للمساعدة على ضمان قيامهم بالمهام الأساسية للشرطة وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والمساءلة.

١٩ - وأدى استمرار انعدام الأمن، وبطء وتيرة إعداد مواقع النشر، وعدم وجود المعدات اللازمة لرفع مستوى كتائب المشاة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان سابقاً لتلي معايير الأمم المتحدة، وغير ذلك من التحديات اللوجستية المرتبطة بنقل البضائع إلى منطقة البعثة، إلى تأخير نشر الأفراد النظاميين التابعين للعملية في دارفور إلى حد كبير. وكان مجموع ملاك العملية المختلطة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ يبلغ ٩٦٩ ١١ فرداً، من بينهم

١٦٤ مراقبا عسكريا و ٦٧٥ ٧ من أفراد الوحدات العسكرية و ٦٩٤ ١ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ١٤٤ من أفراد الشرطة المشكلة و ٢٩٢ ٢ من الموظفين المدنيين.

٢٠ - وعلى الرغم من التأخر في نشر الأفراد النظاميين، فقد وسعت القوة من نطاق وجودها في جميع ولايات دارفور الثلاث، ليشمل المناطق التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان وحركة تحرير السودان وبعض المناطق الواقعة تحت سيطرة الحركات غير الموقعة على اتفاق السلام مثل كورما في شمال دارفور، فضلا عن مناطق في غرب دارفور التي شهدت زيادة في حالة انعدام الأمن في أعقاب القتال الذي اندلع في تشاد في وقت سابق من العام ٢٠٠٨.

٢١ - وزادت العملية أيضا أثرها باطّراد على أرض الواقع عن طريق إعادة تنشيط الدوريات وتوسيع نطاقها وكذلك إجراؤها لفترات أطول. وأعيدت دوريات حراسة المحتطبات لحماية النساء اللائي هن من بين أكثر الفئات ضعفا. وفي نيالا، جنوب دارفور، نشرت العملية المختلطة أول وحدة شرطة مشكلة تابعة لها. وزادت العملية المختلطة من تسيير دورياتها وأنشطة التحقيق التي تقوم بها، للتصدي لحالة عدم الاستقرار في غرب دارفور، بما في ذلك تسيير دوريات مشتركة من العسكريين والشرطة في الممر الشمالي للولاية ووضع خطة لتسيير ثلاث دوريات طويلة وقصيرة المدى على الأقل مع دوريتين ليليتين من موقع كل سرية إلى مخيمات المشردين داخليا في جميع أنحاء القطاع كل أسبوع. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٨، شملت هذه الأنشطة تسيير ٣٢٠ ٢ دورية لبناء الثقة في ٧٣٨ قرية في جميع أنحاء ولايات دارفور الثلاث و ٧٧٣ دورية حراسة و ٢٤٩ دورية إدارية و ١٢٩ دورية تحقيق، وتوفير الأمن للقوافل حسب المقتضى.

٢٢ - وأحرز تقدم كبير في حفظ الأمن على مستوى المجتمعات المحلية. وتلقى ٢٧٧ من المشردين داخليا في جنوب دارفور و ٢٢٥ شخصا في غرب دارفور التدريب الأساسي على حفظ الأمن في المجتمعات المحلية وبدأوا العمل في شراكة مع الشرطة السودانية المحلية لدعم المحافظة على القانون والنظام في المخيمات.

٢٣ - وقامت شرطة العملية المختلطة بتدريب وبناء قدرات شرطة الحكومة، لضمان اتساق عملها مع معايير حقوق الإنسان المقبولة دوليا. وأعطيت الأولوية لتدريب الشرطة المحلية على الإجراءات القانونية الواجبة وعلى أساليب التحقيق في العنف القائم على نوع الجنس، مع التركيز بصفة خاصة على تعزيز حقوق الإنسان للمرأة والطفل. كما تطلبت هذه الأنشطة وضع برامج "لتدريب المدربين" مصممة لجعل قوة الشرطة المحلية مكتفية ذاتيا من ناحية إجراء دورات تدريبية خاصة بها.

٢٤ - وقام فريق من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بزيارة السودان في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ووضع بالتعاون مع العملية خطة نشر معززة تهدف إلى تحقيق نشر ٨٠ في المائة من القوام المأذون به للعملية المختلطة بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. ويتوقف نجاح الخطة على توفر عدد من الشروط المسبقة، بما في ذلك نشر قدرات التمكين الأساسية مثل وحدات الهندسة، واللوجستيات المتعددة الأدوار، والوحدات الطبية ووحدات النقل، وست كُتائب جديدة مكثفة ذاتيا مزودة بقدرات هندسية خفيفة، وكذلك رفع مستوى ١٠ من الكُتائب التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان سابقا لتبلي معايير الأمم المتحدة. وفي نهاية الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، لم يتم الوفاء بمعظم هذه الشروط المسبقة لأسباب مختلفة، بما فيها الحالة الأمنية في دارفور، وتأخر تشكيل القوة، وغير ذلك من التحديات اللوجستية المرتبطة بتوفير الأراضي والتخليص الجمركي. ويعزى التأخير في نشر الأفراد النظاميين أيضا إلى التأخير في نقل المعدات المملوكة للوحدات من بور سودان والأبيض إلى دارفور بالإضافة إلى بدء موسم الأمطار.

٢٥ - وأجرى الممثل الخاص المشترك وكبار موظفي العملية المختلطة اجتماعات منتظمة مع حكومة السودان بشأن التطورات في دارفور ونشر العملية. وعقدت أيضا اجتماعات أسبوعية بين مسؤولي العملية المختلطة ومسؤولين من حكومة السودان في ثلاثة مقار قطاعية.

٢٦ - ولم يبدأ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بسبب عدم وجود هياكل التنسيق على الصعيد الوطني، وببطء وتيرة عملية السلام مما أوقف تحقيق اتفاق سلام شامل لجميع الأطراف وبلوغ مستوى مقبول من الأمن يفضي إلى إرساء برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في دارفور. واعتمدت استراتيجية وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وأقرت حكومة السودان سياسة إعادة الإدماج في آذار/مارس ٢٠٠٨، ووُقعت خطة متعددة السنوات في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٢٧ - وفيما يتعلق بسيادة القانون والحكم وحقوق الإنسان، كانت الأولويات الرئيسية للعملية المختلطة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ على النحو التالي: المعالجة الفعالة للتراعات على الأراضي والممتلكات ومسائل التعويض المتعلقة باتفاق سلام دارفور؛ وتعميم حقوق الإنسان في إطار العملية (أي أنشطة الرصد والتحقيق والإبلاغ، والدعوة، والحماية، وتقديم المشورة، وبناء القدرات والمؤسسات)؛ والاشتراك مع أطراف اتفاق سلام دارفور لتحديد الإجراءات المناسبة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، و/أو منعها أو إحباطها.

٢٨ - وأجرت العملية المختلطة، من خلال قسم حقوق الإنسان التابع لها، أعمال رصد عن طريق المكاتب الإقليمية في الفاشر والجنيّة ونيالا والمكتب الفرعي في زالنجي، مع التركيز على مجالات الأولوية التالية: القتل خارج نطاق القضاء، والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والاعتقال والاحتجاز التعسفيان، والتعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت العملية المختلطة ١٢٠ بعثة ميدانية وعقدت اجتماعات منتظمة مع كل من السلطات المحلية والإقليمية. وجرى رصد للمحاكمات، ولا سيما في قضايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، فضلا عن القيام بزيارات لمراكز الاحتجاز.

٢٩ - وأعدت تقارير عن حالة حقوق الإنسان في دارفور على أساس يومي وأسبوعي وشهري للأمين العام ومجلس الأمن ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وصدر في آذار/مارس ٢٠٠٨، بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان، تقرير عن الهجمات التي شنت على القرى في غرب دارفور، في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٨. وفي هذا الصدد، قدمت العملية المختلطة أيضا الدعم لمقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في دارفور خلال زيارتها إلى دارفور في آذار/مارس ٢٠٠٨، بما في ذلك النقل، والأمن، وترتيب الاجتماعات مع المحاورين المحليين والمجتمع الدولي.

٣٠ - وإضافة إلى ذلك، عقدت العملية المختلطة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ اجتماعات مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وهو الوكالة الحكومية المسؤولة عن حقوق الإنسان، لمناقشة قضايا عديدة تشمل التنسيق، والإبلاغ عن حقوق الإنسان، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في دارفور. وعُقدت أيضا اجتماعات مع الجهات المانحة لمناقشة تنفيذ مشاريع في مجال حقوق الإنسان. وأجرت العملية خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨ ما مجموعه ١٦ من الأنشطة التدريبية في دارفور استهدفت الأشخاص المشردين داخليا، والطلاب، والقضاة، والمحامين، والحركات المسلحة، وأفراد السلطات الحكومية، بمن فيهم أفراد الشرطة وموظفو النيابة العامة، والمشرعون، والإدارة الأهلية.

٣١ - وشاركت العملية المختلطة أيضا في تدريب الحركات في مجال حقوق الإنسان وفي بناء قدرة الشرطة التابعة للحكومة والشرطة التابعة للحركات.

٣٢ - وقد حال تأخير تنفيذ اتفاق سلام دارفور دون العمل على منازعات الممتلكات والأراضي، وعلى مسائل التعويض.

٣٣ - وفيما يتعلق بالاتصال للأغراض الإنسانية، والإنعاش والتنمية، كانت الأولويات الرئيسية للعملية المختلطة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ كما يلي: ضمان إنشاء وتشغيل آليات

الاتصال الفعال بين العملية المختلطة، ومجتمع المساعدة الإنسانية، والأطراف الفاعلة المتعددة، وضمان التعرف على المجالات الحيوية للتعاون.

٣٤ - وقدمت العملية الدعم لضحايا العنف القائم على نوع الجنس ولآبائهم وأمهاتهم، ووفرت السرية لقضائهم، وقدمت التثقيف للضحايا والناجين من العنف القائم على نوع الجنس. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت العملية المختلطة برنامجاً لبناء مهارات المرأة في دارفور كوسيلة لتزويدها بما يمكنها من القيام بدور فعال في الميدان الاجتماعي والاقتصادي لدارفور. وفي إطار هذا البرنامج، قامت الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسية بما مجموعه ٦ من أنشطة التدريب.

٣٥ - وردا على استمرار الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني، زادت العملية أيضاً من قدرتها على توفير الحراسة المسلحة المرافقة لقوافل المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء دارفور. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت العملية المختلطة ما مجموعه ٧٧٣ عملية مرافقة مسلحة.

٣٦ - وأنشئت آليات للتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها على مستوى ولايات دارفور الثلاث، من خلال اجتماعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وعلى مستوى المقر، كانت هناك آلية للاتصال على نطاق دارفور تسمى "توحيد الأداء" قيد التطوير. وتهدف هذه الآلية للاتصال إلى التعجيل في بناء قدرة متكاملة على توفير نهج متسق للقضايا المشتركة بين عدة قطاعات مثل الشؤون الجنسية وحقوق الإنسان، وذلك بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، ومجتمع المساعدة الإنسانية، والمؤسسات المالية الدولية في دارفور. وفي غضون ذلك، أجرى مكتب الاتصال للأغراض الإنسانية ذلك الاتصال عن طريق المنسق المقيم للشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري في الخرطوم، باعتبار أن معظم وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها مبنية على أساس كل ولاية على حدة.

٣٧ - وتم تحديد المجالات المواضيعية الحيوية للتعاون في ميادين حماية المدنيين، وحماية الحيز الإنساني، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية. وأنشئت آلية للاتصال للأغراض الإنسانية لضمان تبادل المعلومات على نحو ملائم بين العملية المختلطة ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، لا سيما في المناطق التي لا يمكن للعاملين في المجال الإنساني أن يعملوا فيها لأسباب أمنية.

٣٨ - وشاركت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على مستوى الولايات في الأفرقة العاملة المعنية بالحماية التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبدأت العملية بصياغة توجيهات عامة لتنسيق عمل كل الجهات المعنية فيما يتعلق بحماية المدنيين.

٣٩ - وُرفِع مستوى الوحدات التدريبية للعنصرين العسكري والمدني وعنصر الشرطة في العملية لضمان فهم طرائق عمل المعونة الإنسانية فهما جيدا. وبالإضافة إلى ذلك، قُدمت إحاطات إلى مجتمع المساعدة الإنسانية لضمان فهم ولاية العملية المختلطة فهما أفضل.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمثلت أولويات دعم العملية أساسا في إنشاء العملية المختلطة ومقرها؛ والمكاتب الإقليمية الثلاثة في الفاشر ونيالا والجنينة؛ والمكتب الفرعي الإقليمي في زالنجي؛ ونشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، والمعدات المملوكة للوحدات وللأمم المتحدة واستقدام موظفين مدنيين. وأنشأت العملية المختلطة أيضا مكاتب في مواقع رئيسية خارج دارفور، بما فيها مكتب الاتصال في الخرطوم، الذي يشترك في مبنى واحد مع بعثة الأمم المتحدة في السودان، وآلية الدعم والتنسيق المشتركة في أديس أبابا. وقُدِّم الدعم أيضا إلى جهود الوساطة التي بذلها المبعوثان الخاصان للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من خلال فريق دعم الوساطة المشترك.

٤١ - واعتمدت العملية، بالنسبة إلى أنشطة الدعم التي تضطلع بها، على قاعدتها اللوجستية الرئيسية في نيالا وعلى عدد من الهياكل القائمة خارج دارفور، بما فيها قاعدة لوجستية تنفيذية أمامية مزودة بمستودعات للتخزين وبمرفق للمرور العابر في الأبيض فضلا عن مكتب للدعم يشترك في مبنى واحد مع بعثة الأمم المتحدة في السودان، في بورتسودان، الميناء الرئيسي لدخول السلع عن طريق البحر لكل من العملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في السودان. وسعت العملية أيضا إلى ضمان انتقال سلس لا تشوبه شائبة من مجموعة الدعم الثقيل وقوات بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان إلى العملية المختلطة. وبما أن قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان سابقا لم تكن تتمتع بدرجة كاملة من الاكتفاء الذاتي، فقد تعيّن على العملية أيضا أن تحول تركيزها لتقديم الدعم إلى الأفراد القادمين والمعسكرات القائمة البالغ عددها ٣١ معسكرا التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان سابقا. وشمل هذا الدعم التحدي المتمثل في الحصول على كل السلع والخدمات الأساسية الضرورية لتواصل المعسكرات عملها وتبقى المعدات غير العادية قابلة للتشغيل. ويسرت العملية المختلطة أيضا نقل المعدات والأصول اللازمة لنشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة من خلال إشراك أطراف ثالثة متعاقدة في مجال اللوجستيات يُستعان بها بموجب عقد النقل البري لبعثة الأمم المتحدة في السودان.

٤٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعاققت جهود النشر التحديات اللوجستية الشديدة المقترنة بالظروف البيئية القاسية، ووسائل الاتصالات المتخلفة، والهياكل الأساسية السيئة في دارفور، فضلا عن خطوط النقل البري والإمداد الطويلة من بورسودان.

٤٣ - وأدت التوترات الأمنية السائدة والهجوم الذي وقع في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ على أم درمان إلى حدوث تأخيرات في تناوب القوات الموجودة فعلا وفي نشر الوحدات الجديدة في دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، تم إغلاق المطارات في دارفور بشكل متكرر وتعليق قوافل العملية المختلطة في شمال دارفور، مما أدى إلى المزيد من التأخيرات في نشر المعدات الأساسية ونقلها.

٤٤ - وشكّل استقدام موظفين مدنيين أيضا تحديا خلال الفترة المشمولة بالتقرير لأن العديد من المرشحين رفضوا الدعوات الموجهة إليهم لإجراء مقابلات كما رفضوا عروض التعيين بسبب قساوة ظروف المعيشة والعمل في دارفور فضلا عن الشواغل الأمنية العامة. وركزت الجهود المستمرة التي بذلتها العملية لاستقدام موظفين واستبقائهم على برنامج توعية شاملة، ورفع مستوى مباني العملية المختلطة ومرافق الإقامة خارج المعسكرات للامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا ومعايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة.

٤٥ - ونشأت صعوبات أيضا عند نقل المعدات بالطرق البرية من بورسودان إلى دارفور (٤٠٠ ميل)، أساسا بسبب الظروف الأمنية وعمليات التخليص الجمركي وعدد المتعاقدين المحليين المحدود نسبيا. ولحل معضلات نقل المعدات من بورسودان إلى دارفور، عن طريق الأبيض، تعين على العملية أن تنقل المعدات جوا عند الاقتضاء.

٤٦ - ونظرا للتحديات اللوجستية المقترنة بنقل الأصول والمواد التي زادت تفاقما بسبب عدم توفر معدات مناولة العتاد، لم يتسنى بناء جزء كبير من المرافق والهياكل الأساسية. ونتجت حالات تأخر إضافية عن الصعوبات المواجهة في تحديد أرض للبناء والحصول على التراخيص.

٤٧ - وعلى الرغم من هذه التحديات، حصلت العملية من حكومة السودان، بموجب أحكام اتفاق مركز القوات الموقع في شباط/فبراير ٢٠٠٨، على قطع أراض في شمال دارفور وجنوبها وغربها، بما فيها قطع الأراضي اللازمة للمعسكرات الكبيرة، وبدأت بالأشغال التمهيدية لهذه المعسكرات فضلا عن توسيع المعسكرات القائمة والتحصين لبناء معسكرات جديدة.

٤٨ - وأدت التحديات الأمنية الناشئة أيضا إلى اتخاذ العملية المختلطة تدابير لتحسين هياكلها الأساسية الدفاعية. غير أن معدات الدفاع الميداني ولوازمه، ومعدات الأمن

والسلامة، التي نُقلت من بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، كانت كافية لمواصلة مشاريع البناء المخفضة التي اضطلعت بها العملية في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، مما أدى إلى تقليص نفقات هذه الأصناف الهندسية في الفترة المشمولة بالتقرير (انظر أيضا الفقرة ٧٤). وعززت العملية المحيط المادي للمباني القائمة في كل موقع من مواقع النشر بإقامة جدران من نوع "هسكو باستيون"، وتشديد أبراج مراقبة، وإضاءة محيط القواعد بالأضواء الغامرة. وجرى أيضا رفع مستوى المكاتب ودور الضيافة القائمة في دارفور للامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا.

٤٩ - ومع تأخر نشر الأفراد والصعوبات التي ووجهت في العثور على متعاقدين ملائمين لتنفيذ حفر مصادر للمياه الجوفية، استخدمت العملية ٢٤ مصدرا للمياه حصلت عليها من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ومن ١١ بائعا خاصا. ومع استعمال معدات تنقية المياه، استخدمت العملية هذه المصادر المائية البالغ عددها ٣٥ مصدرا لتوفير معظم الاحتياجات من المياه للفترة المشمولة بالتقرير. غير أن هذه المصادر لم يكن بالإمكان الاعتماد عليها وخُفض توزيع المياه على حفظة السلام لمواجهة انخفاض الكميات المستخرجة من مصادر المياه الجوفية، لا سيما خلال أكثر أشهر السنة جفافا.

٥٠ - وأجرت العملية المختلطة مسحا لتحديد قدرات مصادر المياه القائمة، ووضعت خطة دعم لتأمين المياه في المستقبل. ونصت الخطة على تدابير متوسطة وطويلة الأجل، بما فيها تحسين مصادر المياه القائمة، وتحديد مواقع الحفر المحتملة التي يجب أن تطورها العملية المختلطة، واستخدام الحفائر (خزانات جوفية لتخزين مياه الأمطار) والسدود والمياه المستعملة المعاد تدويرها من محطات معالجة مياه المجاري. واختارت العملية أيضا متعاقدين لتحديد مواقع الحفر ولحفر الحفر.

٥١ - وفي مجال العمليات الجوية ورغم أن العملية المختلطة واجهت حالات تأخر في نشر الطائرات، فقد اعتمدت مع ذلك كثيرا على العمليات الجوية لأن تضاريس دارفور تعيق حركة النقل البري. ونتج تأخر نشر الطائرات أساسا عن عدم توفر أماكن الوقوف في المطارات، وحالات تأخر هيئة الطيران المدني السودانية في الترخيص للطائرات والعوائق المواجهة في إيجاد العتاد الجوي العسكري.

٥٢ - وفيما يتعلق بالتركيب العام للهيكل الأساسية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ورغم أن العملية المختلطة أنجزت ما يناهز ٩٠ في المائة من الاتصالات الإذاعية الأولية في شمال دارفور وغربها، فإنها، بسبب التأخر في نشر المعدات، لم تنجز سوى ٤٥ في المائة من الاتصالات الأولية في جنوب دارفور.

جيم - التعاون بين البعثات الموجودة في المنطقة

٥٣ - تمثلت أنشطة التنسيق بين البعثات الموجودة في المنطقة التي اضطلعت بها العملية المختلطة أساسا في التنسيق بين البعثات الذي قامت به مع بعثة الأمم المتحدة في السودان، وبخاصة في مجال الاتصال للأغراض الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، أقامت العملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في السودان آليات اتصال وتنسيق فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية وأنشطة الشرطة. وشاركت بعثة الأمم المتحدة في السودان بخبرتها في مسألة النشر وما يتصل بها من مسائل تنفيذية. ونسق عنصر الشرطة التابعان للعملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في السودان بينهما لضمان الاتساق في نشاط تنمية قدرات الشرطة. وقدمت بعثة الأمم المتحدة في السودان أيضا الدعم للعملية المختلطة في مجال نشر الأفراد العسكريين وتوجيههم وتناوبهم وإنشاء قدرات تدريبية وإعداد الوثائق التنفيذية.

٥٤ - وشمل التعاون والتآزر بين بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة في مجالات الدعم، التي وضعت في صيغتها النهائية في وقت لاحق من خلال مذكرة تفاهم بين العملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في السودان تم توقيعها في تموز/يوليه ٢٠٠٨، الخدمات المشتركة، بما فيها تخصيص الحيز المكاني والمرافق المشتركة، والأمن، وإدارة الأسطول الجوي واستخدام الطائرات، وعمليات مراقبة التحركات المشتركة، وإدارة الممتلكات، وخدمات النقل، والخدمات الطبية، وخدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

٥٥ - وفي مجال العمليات الجوية، استخدمت العملية المختلطة عدة طائرات ثابتة الجناحين وطائرات شحن مروحية ثقيلة من الأسطول الجوي التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان على أساس استرداد التكاليف، كما استعملت عقد خدمات المناولة الأرضية لبعثة الأمم المتحدة في السودان لدعم هبوط طائرات العملية المختلطة في الخرطوم والأبيض.

٥٦ - وقدمت العملية المختلطة الدعم أيضا إلى أفراد بعثة الأمم المتحدة في السودان الذين يقومون بمهام تتصل بالعودة والإنعاش وإعادة الإدماج والحماية والذين بقوا في دارفور. وفي المقابل، تلقى كل موظفي العملية المختلطة المقيمين في مباني بعثة الأمم المتحدة في السودان في الخرطوم الدعم من هذه البعثة.

٥٧ - وظل ميناء بورسودان الميناء الرئيسي لدخول السلع بحرا بالنسبة للعملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تتقاسم البعثتان مكانا واحدا. واستخدمت العملية المختلطة أيضا القاعدة اللوجستية لبعثة الأمم المتحدة في السودان في الأبيض، وتقاسمت خدمات مشتركة مع هذه البعثة واستعملت عقودها التجارية القائمة

ونشرت عددا إضافيا من الأفراد لتنفيذ المهام والحجم الأكبر من التنقلات المتصلة مباشرة بأنشطة العملية المختلطة.

٥٨ - ولزيادة فعالية استخدام الموارد إلى أقصى حد وتحقيق الكفاءة، عملت العملية المختلطة أيضا عن كثب مع قسم المشتريات والقسم الهندسي التابعين لبعثة الأمم المتحدة في السودان بغية تسهيل اقتناء سلع البناء الرئيسية وتنسيق إبرام عقود للنظم المحلية والإقليمية. وأقامت العملية المختلطة، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في السودان، مكتب اتصالاتها ودارا للضيافة في الخرطوم. وتم التعاون أيضا بشكل فعال مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا للحصول على الدعم الهندسي لإقامة آلية الدعم والتنسيق المشتركة في أديس أبابا.

٥٩ - وفيما يتعلق بالتعاون مع عمليات أخرى لحفظ السلام في المنطقة، استخدمت العملية المختلطة أيضا الطائرات الثابتة الجناحين التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ولعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتناوب أفرادها خلال هذه الفترة. وبدأت العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقييم آليات اتصال مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لإتاحة تبادل المعلومات بشكل منتظم في المسائل المتصلة بالأمن الإقليمي.

دال - الشراكات والتنسيق مع الأفرقة القطرية

٦٠ - شمل هيكل التنسيق بين العملية وفريق الأمم المتحدة القطري عقد اجتماعات منتظمة، سواء على صعيد الولايات أو على الصعيد الوطني، لضمان تكامل الجهود. ويسر ذلك بشكل أكبر الاتصال بين العملية المختلطة وأفرقة الإدارة المشتركة بين الوكالات، التي كان يرأسها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية نيابة عن المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في كل موقع من المواقع الميدانية في دارفور. ونفذت أفرقة الإدارة مهام التخطيط والتنسيق ووضعت مشروع السياسات المستهدفة وأجرت تحليلا للحالة الاستراتيجية.

ثالثاً - أداء الموارد

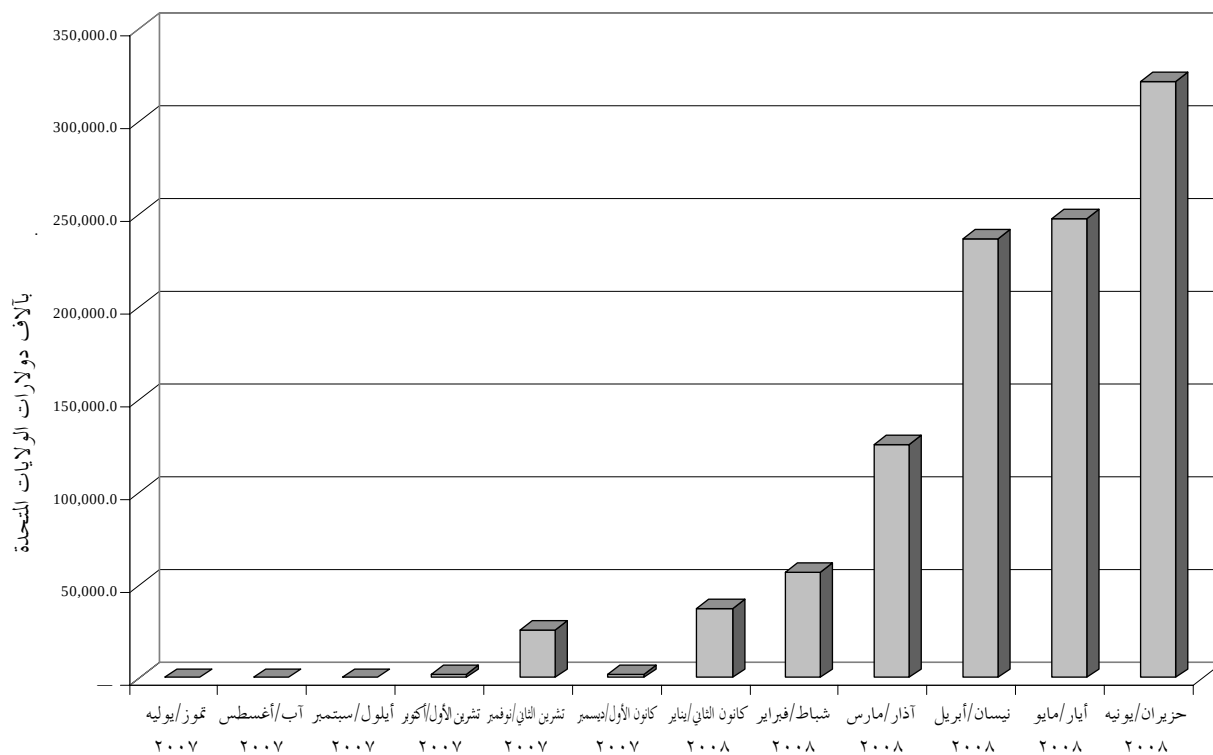
ألف - الموارد المالية

(بـآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)

الفرق					
المخصصات		النفقات		المبلغ	النسبة المئوية
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(١)-(٢)	(٣)-(٤)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة					
٢ ٦٣٥,٦	٤ ٨٧٦,٨	(٢ ٢٤١,٢)	(٨٥,٠)		
٢١١ ٦٦٣,١	١٨٢ ٨٩١,٦	٢٨ ٧٧١,٥	١٣,٦		
٤٢ ٤٦٧,٨	٤٣ ٧٦٣,٠	(١ ٢٩٥,٢)	(٣,٠)		
٢٢ ٨٠٩,٨	٦ ٣٣٥,٣	١٦ ٤٧٤,٥	٧٢,٢		
٢٧٩ ٥٧٦,٣	٢٣٧ ٨٦٦,٧	٤١ ٧٠٩,٦	١٤,٩		
الموظفون المدنيون					
٨٤ ٤١٠,٧	٤٥ ٢٦٧,٦	٣٩ ١٤٣,١	٤٦,٤		
١٧ ٤٠١,٠	٨ ٥٢٤,٧	٨ ٨٧٦,٣	٥١,٠		
٦ ٤٧١,٦	٤ ٦١٥,٧	١ ٨٥٥,٩	٢٨,٧		
٤ ٧٤٣,١	٥ ٩٦٥,٣	(١ ٢٢٢,٢)	(٢٥,٨)		
١١٣ ٠٢٦,٤	٦٤ ٣٧٣,٣	٤٨ ٦٥٣,١	٤٣,٠		
التكاليف التشغيلية					
١٥٥,٨	٣,٠	١٥٢,٨	٩٨,١		
—	—	—	—		
٤٠٠,٨	٢٢١,٣	١٧٩,٥	٤٤,٨		
٥ ٢٣٣,٦	١ ٨٧٥,٥	٣ ٣٥٨,١	٦٤,٢		
٥٨٩ ٩٧٣,٥	٤٨٦ ١٧٠,٠	١٠٣ ٨٠٣,٥	١٧,٦		
٧٣ ٦٠٠,٠	٨٧ ٤٣٣,٨	(١٣ ٨٣٣,٨)	(١٨,٨)		
٨٣ ٤٧٤,١	٧٢ ٣٩٧,٣	١١ ٠٧٦,٨	١٣,٣		
—	—	—	—		
٥٦ ٥٧٤,٣	٤٨ ٩٩٦,٩	٧ ٥٧٧,٤	١٣,٤		

الفئة	الفرق		
	المخصصات	النفقات	المبلغ
	(١)	(٢)	(٣)-(١)=(٤)
تكنولوجيا المعلومات	٣١ ٦٠٩,٤	٢٧ ٨٩٢,٢	٣ ٧١٧,٢
اللوازم الطبية	٩ ٠٢١,٩	١ ٠٧٤,٧	٧ ٩٤٧,٢
المعدات الخاصة	١ ٣٨٦,٩	٩٧,٣	١ ٢٨٩,٦
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٣٠ ٦٢٠,٧	٢٧ ٢١٠,٤	٣ ٤١٠,٣
المشاريع السريعة الأثر	١ ٠٠٠,٠	٨٦٦,٢	١٣٣,٨
المجموع الفرعي	٨٨٣ ٠٥١,٠	٧٥٤ ٢٣٨,٦	١٢٨ ٨١٢,٤
إجمالي الاحتياجات	١ ٢٧٥ ٦٥٣,٧	١ ٠٥٦ ٤٧٨,٦	٢١٩ ١٧٥,١
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١١ ٣٨٠,٢	٦ ٦٩٢,٣	٤ ٦٨٧,٩
صافي الاحتياجات	١ ٢٦٤ ٢٧٣,٥	١ ٠٤٩ ٧٨٦,٣	٢١٤ ٤٨٧,٢
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-
مجموع الاحتياجات	١ ٢٧٥ ٦٥٣,٧	١ ٠٥٦ ٤٧٨,٦	٢١٩ ١٧٥,١

باء - نمط الإنفاق الشهري



٦١ - تُعزى الزيادة التدريجية في النفقات خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى استمرار نشر العملية وإلى نشوء حجم كبير من الالتزامات في إطار التكاليف التشغيلية قبيل نهاية الفترة المالية بعد إكمال عملية شراء معدات وخدمات تطلبت مهل شراء طويلة.

جيم - إيرادات وتسويات أخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الفئة
٦ ٠٨٦,٩	إيرادات الفوائد
١٨١,٢	إيرادات أخرى/متنوعة
-	التبرعات النقدية
-	تسويات الفترات السابقة
-	إلغاء التزامات الفترات السابقة
٦ ٢٦٨,١	المجموع

دال - الإنفاق على المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات	الفئة
	المعدات الرئيسية
١٨ ٦٣٧,٤	الوحدات العسكرية
١ ٨٣٨,٤	وحدات الشرطة المشكّلة
٢٠ ٤٧٥,٨	المجموع الفرعي
	الاكتفاء الذاتي
٥٢٩,٥	المرافق والهياكل الأساسية
٢٢٣,٠	الاتصالات
٦٧,١	الخدمات الطبية
٩٤,٨	المعدات الخاصة
٩١٤,٤	المجموع الفرعي
٢١ ٣٩٠,٢	المجموع

عوامل البعثة	النسبة المئوية	تاريخ تطبيق العامل	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية القاسية	٦,٢	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	-
عامل الظروف التشغيلية المكثفة	٨,٣	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	-
عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري	٣,٣	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	-
باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي	٣,٠ -		
عامل النقل الإضافي	- ٠,٣		

هاء - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة الفعلية
اتفاق مركز القوات ^(١)	٣٦١,٥
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	-
المجموع	٣٦١,٥

(أ) يشمل المرافق المقدمة من الحكومات.

رابعاً - تحليل الفروق^(١)

المراقبون العسكريون	الفرق
	(٢٤١,٢ دولار) (٨٥,٠٪)

٦٢ - تعزى الاحتياجات الإضافية تحت هذا البند بصورة أساسية إلى نقل المراقبين العسكريين لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان الذي لم يكن مخططاً له، عقب نقل السلطة من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، مما أدى إلى زيادة في متوسط القوام الشهري الفعلي الذي بلغ ٧٩ مراقبا عسكريا، بالمقارنة بمتوسط القوام الشهري المدرج في الميزانية وقدره ٤٣ مراقبا (بعد تطبيق عامل تأخير في النشر نسبته ١٥ في المائة). وبالإضافة إلى ذلك فقد جرى، اعتباراً من آذار/مارس ٢٠٠٨، تغيير معدل بدل الإقامة المقرر للبعثة المطبق في دارفور إلى ١٨٨ دولاراً في اليوم لكل شخص لفترة

(١) يعبر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. ويُقدّم تحليل للفروق التي تبلغ نسبتها ٥ في المائة على الأقل بالزيادة أو النقصان أو يبلغ مقدارها ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

الثلاثين يوما الأولى، ثم ١٤٣ دولاراً بعد ذلك، بالمقارنة بمعدلات بدل الإقامة المدرجة في الميزانية وهي ١٦٦ دولاراً و ١١٦ دولاراً على التوالي.

الفرق

٢٨ ٧٧١,٥ دولار (١٣,٦٪)

الوحدات العسكرية

٦٣ - يُعزى الرصيد غير المنفق بصورة أساسية إلى انخفاض عدد عمليات التناوب عما كان مخططاً، وتأخر نشر الوحدات العسكرية الجديدة بسبب الوضع الأمني المتقلب، وتأخر تشكيل القوات، وتباطؤ وتيرة تحسين مواقع النشر، وبطء حركة نقل المعدات عبر طرقات الإمداد الرئيسية إلى داخل دارفور، وغير ذلك من التحديات اللوجستية ذات الصلة بالأراضي والتخليص الجمركي. وإضافة إلى ذلك يعزى النقصان في الاحتياجات أيضاً إلى انخفاض في النفقات الفعلية لتسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات التي تكبدتها البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان سابقاً، وإلى التأخر في نشر المعدات المملوكة للوحدات التابعة للوحدات الوافدة.

الفرق

١ ٢٩٥,٢ دولار (٣,٠٪)

شرطة الأمم المتحدة

٦٤ - تعزى الاحتياجات الإضافية تحت هذا البند إلى الزيادة في معدلات بدل الإقامة المقرر للبعثة (انظر الفقرة ٦٢ أعلاه)، ويقابلها جزئياً انخفاض في النفقات الفعلية لسفر أفراد الشرطة إلى مواقعهم، حيث نُقلت أغلبية أفراد الشرطة المنشورين من بعثة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

الفرق

٤٧٤,٥ دولار ٧٢,٢٪

وحدات الشرطة المشكّلة

٦٥ - يُعزى الرصيد غير المنفق بصورة أساسية إلى التأخر في نشر أفراد الشرطة المشكّلة بسبب الوضع الأمني المتقلب، والتأخر في تشكيل القوات، وتباطؤ وتيرة تحسين مواقع النشر، وبطء حركة نقل المعدات عبر طرقات الإمداد الرئيسية إلى داخل دارفور وغير ذلك من التحديات اللوجستية ذات الصلة بالأراضي والتخليص الجمركي. وقد بلغ متوسط القوام الشهري الفعلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٩٥ فرداً من أفراد الشرطة المشكّلة بالمقارنة بالقوام المدرج في الميزانية البالغ ٤٦٠ فرداً (بعد تطبيق عامل تأخير في النشر نسبته ٢٥ في

المائة). وبالإضافة إلى ذلك انخفضت الاحتياجات الخاصة بتسديد تكاليف المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات ورسوم الشحن المتعلقة بنشر المعدات المملوكة للوحدات انخفاضاً كبيراً بسبب النشر الفعلي لوحدة شرطة مشكلة واحدة فقط بالمقارنة بالوحدات الأربع عشرة التي كان مخططاً لنشرها.

الفئة	الفرق
الموظفون الدوليون	(١٤٣,١ ٣٩ دولار) (٤٦,٤٪)

٦٦ - يُعزى الرصيد غير المنفق بصورة أساسية إلى التأخر في تعيين الموظفين الدوليين، حيث تردد عدد كبير من المرشحين الموصى بهم في قبول عروض التعيين بسبب الوضع الأمني وبسبب ظروف العمل والظروف المعيشية الشاقة. وقد بلغ متوسط القوام الشهري الفعلي للموظفين الدوليين خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٢٨٩ موظفاً بالمقارنة بالقوام المدرج في الميزانية البالغ ٤٦٨ موظفاً (بعد تطبيق عامل تأخير في النشر نسبته ٥ في المائة). وبالإضافة إلى ذلك كانت الاعتمادات المرصودة للموظفين الدوليين في الميزانية تستند إلى متوسط النفقات الفعلية حسب الرتبة خلال الفترة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ لجميع البعثات، بينما كان متوسط النفقات الفعلية حسب الرتبة في البعثة أقل من ذلك بحوالي ١٣ في المائة. وعلاوة على ذلك، كانت الاحتياجات المتعلقة بتسديد بدل المخاطر أقل مما أُدرج في الميزانية، حيث كانت أغلبية الموظفين الجدد المعيّنين متمركزين في الخرطوم خلال الأشهر الأولى من الفترة المشمولة بالتقرير وذلك بسبب التأخر في تشييد مرافق المكاتب والإقامة في الأقاليم.

الموظفون الوطنيون	الفرق
٨ ٨٧٦,٣ دولار	٥١,٠٪

٦٧ - يُعزى الرصيد غير المنفق بصورة أساسية إلى التأخر في تعيين الموظفين الوطنيين بسبب التأخر في تشييد مرافق المكاتب في الأقاليم، ولكون بعض النفقات المتعلقة بالموظفين الوطنيين خلال الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ قُيدت سهواً في حساب المساعدة المؤقتة العامة. وقد بلغ متوسط القوام الشهري الفعلي للموظفين الوطنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٦٨٩ موظفاً بالمقارنة بالقوام المدرج في الميزانية البالغ ٩٤٩ موظفاً وطنياً، وعدم تطبيق عامل تأخير في النشر.

متطوعو الأمم المتحدة	الفرق
١ ٨٥٥,٩ دولار	٢٨,٧٪

٦٨ - يُعزى الرصيد غير المنفق بصورة أساسية إلى التأخر في نشر متطوعي الأمم المتحدة بسبب الحالة الأمنية وبسبب ظروف العمل والظروف المعيشية الشاقة. وقد بلغ متوسط القوام الشهري الفعلي ٩٨ متطوعاً بالمقارنة بالقوام المدرج في الميزانية البالغ ١٤٦ متطوعاً (بعد تطبيق عامل تأخير في النشر قدره ٤٠ في المائة).

الفرق

المساعدة المؤقتة العامة	(٢٢٢,٢ دولار) (٢٥,٨٪)
-------------------------	-----------------------

٦٩ - تُعزى الاحتياجات الإضافية بصورة أساسية إلى كون بعض النفقات المتعلقة بالموظفين الوطنيين خلال الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ قُيدت سهواً تحت هذا البند، يقابلها جزئياً التأخر في تعيين الموظفين الدوليين والوطنيين بسبب الحالة الأمنية وظروف العمل والظروف المعيشية الشاقة، فضلاً عن تأخر في تشييد مرافق المكاتب في الأقاليم.

الفرق

الموظفون المقدمون من الحكومات	١٥٢,٨ دولار ٩٨,١٪
-------------------------------	-------------------

٧٠ - يُعزى الرصيد غير المنفق تحت هذا البند إلى عدم نشر موظفي السجون، حيث كانت المناقشات مع البلدان المساهمة لا تزال جارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الفرق

الخبراء الاستشاريون	١٧٩,٥ دولار ٤٤,٨٪
---------------------	-------------------

٧١ - نجم الرصيد غير المنفق عن التأخير في إنجاز البرامج التدريبية بسبب الحالة الأمنية السائدة والبطء في نشر موظفي العملية المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، لم تقدّم الخدمات الاستشارية المدرجة بالميزانية المتعلقة بإعداد الخطة الأساسية للحفاظ على المواقع التراثية المحتملة، وذلك بسبب عدم توافر الاستشاريين.

الفرق

السفر في مهام رسمية	٣ ٣٥٨,١ دولار ٦٤,٢٪
---------------------	---------------------

٧٢ - يعزى الرصيد غير المنفق إلى انخفاض في الاحتياجات من السفر في مهام رسمية غير متصلة بالتدريب بسبب الحالة الأمنية السائدة. ويُعزى أيضاً إلى انخفاض في الاحتياجات من

السفر في مهام رسمية متصلة بالتدريب بسبب التأخير في نشر الموظفين المدنيين، الذي أسفر، على وجه الخصوص، عن مشاركة عدد ضئيل من الموظفين الدوليين قدره ٧٠ موظفا في التدريب التوجيهي الذي جرى في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، قياساً إلى العدد المقرر وهو ٣٠٠ موظف.

الفرق

١٠٣ ٨٠٣,٥ دولار ١٧,٦٪

المرافق والهياكل الأساسية

٧٣ - يُعزى الرصيد غير المنفق أساساً إلى التأخيرات في تنفيذ مشاريع التشييد. ففي حين وقّع العقد الرئيسي للتشييد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، فقد تأجل موعد بدء الأعمال حتى آذار/مارس ٢٠٠٨، وذلك بسبب محدودية قدرة العملية المختلطة على القيام بالأعمال الهندسية وإدارة العقود، والتأخير في تسليم المعدات الهندسية بسبب الوقت اللازم لرحلة الطائرة والتخليص الجمركي. ولم يتمكن المقاول بالتالي من تنفيذ جميع أوامر المهام المطلوبة بنهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وتُعزى التأخيرات أيضاً إلى الصعوبات في تحديد الأرض اللازمة للتشييد والحصول على رخص التشييد. وبغية التخفيف من أثر التأخيرات على تنفيذ مشاريع التشييد، بدأت العملية، في إطار قدرتها المحدودة، عدداً من مشاريع التشييد والتعديل مستخدمة بذلك الموارد المحلية ومستعينة بخدمات فرادى المتعاقدين.

٧٤ - ونجم الرصيد الحر أيضاً عن انخفاض الاحتياجات الفعلية من المبالغ اللازمة لتسديد تكاليف الاكتفاء الذاتي التي تكبدتها البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان سابقاً، فضلاً عن التأخير في نشر الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة الوافدة. ويُعزى الانخفاض في الاحتياجات أيضاً إلى قدرة الشراء المحدودة المتاحة داخل العملية بسبب التأخر في نشر الموظفين المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، أدى نقل معدات الأمن والسلامة، ومعدات ولوازم الدفاع الميداني من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان، إلى انخفاض الاحتياجات الفعلية من هذه البنود، على النحو الموضح في الفقرة ٤٨.

٧٥ - ويقابل الانخفاض في الاحتياجات الفعلية جزئياً ارتفاع النفقات الفعلية التي تعزى إلى الشراء المسبق لمرافق جاهزة الصنع ومولدات كهربائية، نظراً للحاجة إلى تأمين تسليم البنود المشتراة في الموعد المحدد في ضوء مُهل الشراء الطويلة، فضلاً عن اقتناء مرافق إضافية جاهزة الصنع وخيام لتحديث المعسكرات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي سابقاً وتوسيعها.

الفرق

(١٨,٨٪) (١٣ ٨٣٣,٨ دولار)

النقل البري

٧٦ - تُعزى الاحتياجات الإضافية تحت هذا البند في المقام الأول إلى الشراء المسبق لمركبات المسافرين والشاحنات، ومعدات مناولة المواد، والمركبات المتخصصة نظراً للحاجة إلى ضمان تسليم المركبات في الموعد المحدد في ضوء مُهَلِّ الشراء الطويلة، فضلاً عن زيادة نسبتها نحو ٢٠ في المائة في تكاليف اقتناء المركبات على أساس عقد جديد للنظم. وقابل هذه الاحتياجات الإضافية جزئياً انخفاض في الاحتياجات من وقود الديزل، والزيوت والشحوم، وتأمين المسؤولية قَبْلَ الغير، واقتناء معدات الورشات، والتصليح والصيانة، بسبب قلة عدد المركبات العاملة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الفرق

١١ ٠٧٦,٨ دولار ١٣,٣٪

النقل الجوي

٧٧ - يُعزى الرصيد غير المنفق أساساً إلى انخفاض في الاحتياجات من خدمات المطارات، واستئجارها وتشغيلها، ومن وقود الطائرات كذلك بسبب انخفاض مستوى أنشطة الطيران عما هو مقرر، مما أسفر عن تأخير في نشر الطائرات، ومحدودية الحيز اللازم لوقوف الطائرات، والقيود المفروضة على الرحلات. وقابل الانخفاض في الاحتياجات جزئياً تسديد التكاليف المضمونة لبعثة الأمم المتحدة في السودان، المتصلة بمشاركة العملية المختلطة في استخدام الطائرات.

الفرق

٧ ٥٧٧,٤ دولار ١٣,٤٪

الاتصالات

٧٨ - يُعزى الرصيد غير المستخدم تحت هذا البند في المقام الأول إلى انخفاض في الاحتياجات من الاتصالات التجارية وقطع الغيار بسبب التأخير في نشر العملية. ونجم الرصيد الحر أيضاً عن انخفاض في الاحتياجات الفعلية من المبالغ اللازمة لتسديد تكاليف الاكتفاء الذاتي التي تكبدتها البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي، في السودان سابقاً، فضلاً عن التأخير في نشر الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة الوافدة.

٧٩ - وقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً اقتناء معدات اتصالات لدعم الجنود التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان سابقاً ولإنشاء مراكز الشرطة المحلية.

الفرق

٣ ٧١٧,٢ دولار ١١,٨٪

تكنولوجيا المعلومات

٨٠ - يُعزى انخفاض الاحتياجات تحت هذا البند أساساً إلى انخفاض النفقات الفعلية المتعلقة باقتناء قطع الغيار واللوازم بسبب التأخير في نشر موظفي العملية.

الفرق

٧ ٩٤٧,٢ دولار ٨٨,١٪

الخدمات الطبية

٨١ - يعزى الرصيد غير المنفق إلى انخفاض الاحتياجات الفعلية المتعلقة بتسديد تكاليف الاكتفاء الذاتي التي تكبدتها البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان سابقاً، والتأخير في نشر الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة الوافدة. وبالإضافة إلى ذلك، أسفر التأخر في نشر موظفي العملية عن انخفاض النفقات الفعلية المتعلقة بالخدمات واللوازم الطبية.

الفرق

١ ٢٨٩,٦ دولار ٩٣٪

المعدات الخاصة

٨٢ - يعزى الرصيد غير المنفق إلى انخفاض الاحتياجات الفعلية المتعلقة بتسديد تكاليف الاكتفاء الذاتي التي تكبدتها البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان سابقاً، والتأخر في نشر الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة الوافدة.

الفرق

٣ ٤١٠,٣ دولار ١١,١٪

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٨٣ - يُعزى الرصيد غير المنفق في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات الفعلية المتعلقة بالرسوم المصرفية نظراً لانخفاض حجم المعاملات المصرفية للعملية، وكذلك إلى انخفاض

الاحتياجات المتعلقة بالشحن والتكاليف ذات الصلة، واقتناء معدات الحماية الشخصية، ورسوم التدريب، واللوازم والخدمات، بسبب التأخر في نشر العملية.

٨٤ - وهذا الانخفاض في النفقات قابله جزئيا زيادة في الاحتياجات تتعلق بفرقة العمل المعنية بالمشتريات والاستعانة بخدمات موظفي مشتريات لفترة ٦ أشهر، فضلا عن اقتناء المزيد من الملابس الرسمية للطواقم الأمني والأعلام والشارات.

الفرق

المشاريع السريعة الأثر	١٣٣,٨ دولارا	١٣,٤٪
------------------------	--------------	-------

٨٥ - يُعزى الانخفاض في الاحتياجات تحت هذا البند إلى التأخر في إنشاء لجنة الاستعراض وما يتصل بها من آليات رصد وتقييم، فضلا عن التأخر في نشر الموظفين في المجالات الفنية، والمهل الزمنية اللازمة لتحديد الشركاء المنفذين. وتبين النفقات التكاليف المرتبطة بـ ٤٢ مشروعا تشمل ولايات دارفور الثلاث كلها في المناطق الحضرية والريفية منها على حد سواء، وفي المقام الأول في مجالات التعليم، والمياه والمرافق الصحية، والصحة، والزراعة وتمكين المرأة.

خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٨٦ - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بصدد تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور هما:

(أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ ١٠٠ ١٧٥ ٢١٩ دولار فيما يتصل بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛

(ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ البالغة ١٠٠ ٢٦٨ ٦ دولار من إيرادات الفوائد (٩٠٠ ٠٨٦ ٦ دولار) وإيرادات أخرى/متنوعة (٢٠٠ ١٨١ دولار).